جهود أبي القاسم النيسابوري(بعد ٥٥٣هـ) في حل الإشكالات النحوية في كتابه " باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن الكريم"

م.د إسراء محمد منصور
المديرية العامة لتربية محافظة ديالى

الملخص:

اهتم أبو القاسم النيسابوري بلغة القرآن الكريم وأساليبها وتراكيبها اهتماما كبيرا، فألف كتبا تتعلق بالقرآن الكريم، ومنها كتابه " باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، فذكر علة تأليفه هذا في مقدمة الكتاب إذ قال:" لإيضاح مشكلات التنزيل وإحسان التوقيف على غوامض التأويل بلفظ جزل ومخرج سهل وإيجاز في عاقبة الغريب وبعض إطناب في المشكل العويص"، فجاء هذا البحث اليسير للوقوف على بعض هذه المواضع المشكلة في الآيات القرآنية الكريمة من الناحية النحوية، فرصدت بعضا من جهود أبي القاسم النيسابوري النحوية في توجيهه هذه الآيات المشكلة، فوضعت أقواله موضع البحث، فأبنت وجه الصواب فيها بتوفيق من الله تعالى، وكذلك أبنت وجه الخطأ والضعف فيها، وكذلك وقفت على أقوال السابقين له من النحويين والمعربين، والمفسرين أيضا في موضع الإشكال، وما مدى موافقته لهم، أو اختلافه معهم، وهو قد يرد عليهم، ويختار ما يراه مناسبا في ظنه.

الكلمات المفتاحية: (أبي القاسم النيسابوري، الإشكالات النحوية).

The efforts of Abu al-Qasim al-Nishaburi (after 553 AH) in solving grammatical problems in his book "Bahir al-Burhan fi Ma'ani Mushkil al-Quran al-Karim"

Dr. Israa Muhammad Mansour
General Directorate of Education of Diyala Governorate

Abstract:

Abu al-Qasim al-Nishaburi was very interested in the language of the Holy Quran, its styles and its structures, so he wrote books related to the Holy Quran, including his book "Bahir al-Burhan fi Ma'ani Mushkil al-Quran", so he mentioned the reason for his writing in the introduction to the book when he said: "To clarify the problems of revelation and to improve the stopping on the mysteries of interpretation with a clear word and easy way out and brevity in the consequences of the strange and some prolixity in the difficult

problem", so this simple research came to stand on some of these problematic places in the Holy Quranic verses from the grammatical point of view, so I monitored some of Abu al-Qasim al-Nishaburi's grammatical efforts in directing these problematic verses, so I put his sayings in the subject of research, so I showed the right way in them with success From God Almighty, and also I showed the aspect of error and weakness in it, and also I stopped at the statements of those who preceded him from grammarians and parsers, and also the commentators in the place of the problem, and the extent of his agreement with them, or his disagreement with them, and he may respond to them, and choose what he sees as appropriate in his opinion.

Keywords: (Abu al-Qasim al-Naysaburi, grammatical problems)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آل بيته الطاهرين، وعلى أصحابه الغر الميامين، فأفضل ما يصرف المؤلف همه وعنايته هو التأليف بالدفاع عن القرآن الكريم ضد ما يثار حوله من شبهات لا سيما فيما يتعلق بأساليبه وتراكيبه النحوية، والدفاع عن فكرة الاعتماد على النصوص القرآنية في وضع القواعد النحوية، وتقديم النص على القاعدة أيًّا كان مصدرها وصاحبها، وقد أثيرت حقا مثل هذه الشبهات التي سوف أتناول بعضا منها، ووقف عندها أبو القاسم النيسابوري الذي ألف كتابه:" باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن" لدفع تلك الشبهات من قبل الطاعنين والحاقدين والمتشككين في لغة القرآن الكريم، وهذا الجهد من النيسابوري ليس بالأمر الهيَّن وهو يحتاج إلى ثقافة لغوية واطلاع واسع على اللغة كبيرين ومعرفة أسرارها ودقائقها فرصدت بعضا من جهود أبي القاسم النيسابوري النحوية في توجيهه هذه الآيات المشكلة فوضعت أقواله موضع البحث، فأبنت وجه الصواب فيها بتوفيق من الله تعالى، وكذلك أبنت وجه الخطأ والضعف فيها، وكذلك وقفت على أقوال السابقين له من النحويين والمعربين والمفسرين أيضا في موضع الإشكال، وما مدى موافقته لهم، أو اختلافه معهم، وهو قد يرد عليهم ويختار ما يراه مناسبا في ظنه.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة واختيار نماذج من الآيات المشكلة من الناحية النحوية، وقسمتها على ثلاثة نماذج، فجاء في الأنموذج الأول:" تخفيف" إنَّ" وإعمالها وإهمالها" وجاء في الأنموذج الثاني:" النصب على المدح"، وجاء في الأنموذج الثالث:" العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار"، ومشفوعة بخاتمة أوجزت فيه أهم النتائج التي توصلت إليها، وأردفتها بثبت المصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمام البحث الحمد لله أولا وآخرا.

الأنموذج الأول:(تخفيف" إنَّ" وإعمالها وإهمالها).

جمهور النحويين يرون أنَّ تخفيف "إنَّ" يجوز فيها الإهمال والإعمال، والأكثر الإهمال وهو مذهب البصريين فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم كقوله تعالى:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ، ومذهبهم أن اللام التي بعد إنْ هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي[١] فالنيسابوري يوجه الإشكال النحوي الوارد في الآية الكريمة ولاسيما إذا تعددت القراءات فيها فيختار لكل قراءة ما يناسبها من الأوجه، وجاء توجيهه في تأويل قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾[٢]،إذ قال:(وقرأ ابن كثير[٣]: "إنْ هذانِ" بجزم النون، فيكون ارتفاع "هذان" على وجهين: أحدهما: أنَّها خفيفة من الثقيلة، فضعفت في نفسها فلم تعمل فيما بعدها، فارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ودخل اللام الخبر للفرق بينها، وبين "إنْ" التي هي نافية، بمعنى "ما" الثاني: أنَّها بمعنى "ما"، واللام في خبرها بمعنى "إلا" أي: "ما هذان إلا ساحران" كقوله:﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[٤] أي: إلا فاسقين، وقوله:﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[٥]، أما القراءة المعروفة، فيقال: إنها جاءت على لغة كنانة وبلحارث بن كعب وخثعم وزبيد، ومراد، وبني عذرة، وجماعة من قبائل اليمن فإن في لغاتها أن التثنية في الأحوال بالألف، ولا يختلف إعرابها، وأنشد[٦]:

إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا... قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

ويقال أيضاً "إنَّ" بمعنى "نعم"، وقيل: هو على حذف الهاء، بمعنى "إنَّهُ" كما قال عبدالله بن قيس[٧]:

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي ... يَلْحَيْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهُ

ويَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وقد كَبُرْتُ فَقُلْتُ إنّهُ

إلا أنَّ التعسف في القولين ظاهر، لأنَّ لام التوكيد يختص بخبر إنَّ، والأوجه: ما قاله أبو علي –رحمه الله–: إن هذان ليس بتثنية "هذا"، لأنَّ هذا من أسماء الإشارة، فلا يكون أبداً إلا معرفة، والتثنية من خصائص النكرات كالجمع، لأنَّ واحداً أعرف من اثنين، فلما لم يصح تنكير "هذا" لم يصح تثنية "هذا" من لفظه، ألا ترى أن: أنت، وهو، وهي –لما كانت معارف– لم يثن على لفظها، فلا يقال: أنتان، وهوان، وهيان)[٨]، وأضاف أبو القاسم النيسابوري أيضا أنها لغة خثعم، وزبيد، ومراد، وبني عذرة، وجماعة من قبائل اليمن[٩].

واختار الوجه الأول في قراءة تشديد "إنَّ من قبل الفراء، إذ قال:(إحداهما عَلَى لغة بني الحارث بن كعب يجعلونَ الاثنين فِي رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجلٌ من الأسد عنهم، يريد بني الحارث[١٠]:

فأَطْرِقْ إِطرَاقَ الشُّجَاعَ وَلَو يَرَى... مُسَاغًا لِنابَاهُ الشُّجَاعُ لصَمّما

قَالَ: وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي وحكى هَذَا الرجل عنهم: " هَذَا خطُّ يَدَا أخي بعينه"

وَذَلِكَ- وإن كَانَ قليلًا- أقيس، لأنَّ العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة، لأنَّ الواو لا تُعرب، ثُمَّ قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلمّا رأوا أنَّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ، وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان إلا بني كنانة، فإنهم يقولون:" رأيتُ كلي الرجلين ومررتُ بكلَي الرجلين"، وهي قبيحة قليلة مَضَوْا عَلَى القياس، والوجهُ الآخر أن تَقُولُ: وجدت الألف هَذَا دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدت عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللّذون)[١١]، وما ذكره الفراء أنه لغة بني الحارث أو بني كنانة يلزمون الاسم المفرد والمثنى بالألف رفعا أو نصبا أو خفضا، وهو ما اختاره جمهور النحويين والمعربين، ورواه أبو جعفر النحاس عن أبي زيد والكسائي، وكذلك نقل أبو عبيدة عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر أنه سمع قوما من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب[١٢]، وزعم أبو زيد أنَّهُ سمع أعرابياً فصيحا من بلحارث يقول:(ضَرَبْتُ يَداهُ" و"وضعته علاه" يريد: يدَيْه وَعَلَيه)[١٣]، وهذا التوجيه من لدن أبي القاسم النيسابوري بحملها على لغة من لغات العرب هو الأولى من بين الأقوال وهو وجه يخلو من التكلف، إذ وصف بقية الأوجه بالتعسف، وقد وردت شواهد ل(إنَّ) بمعنى نعم في كلام العرب، وأنشدوا في ذلك[١٤]:

وَقَالُوا قَدْ كَبُرْتَ وَصِرْتَ شَيخاً... يُحبُّ الغَانِيَاتِ فَقُلتُ إِنَّهُ

أي: نعم[١٥]، ومنه قول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه[١٦]:

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ إِنَّ وَرُبَّمَا...أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَىً لَبَصِيرُ

وقد أجازه الزجاج والزجاجي وغيرهما من النحويين[١٧]، وهو قول سيبويه والأخفش وروي عن الكسائي والمبرد[١٨]، وهذا لا يخلو من اعتراض، فليس هذا موضعه، إذ اعترض المجاشعي على هذا، وعلل ذلك بقوله:(وهذا القول لا يصح عندنا لأمرين :أحدهما: أنها إذا كانت بمعنى:" نعم" ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وقد تقدم أنَّ اللام لا تدخل على خبر مبتدأ جاء على أصله، والثاني: أنَّ أبا علي الفارسي قال: ما قبل إنَّ لا يقتضي أن يكون جوابه "نعم"؛ لأن إنَّ جعلته جواباً لقوله: ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ﴾[١٩] قالوا: نعم هذان لساحران كان محالاً أيضاً)[٢٠]، وعدَّه بعض النحويين ضعيفا، أو فاسدا، لأنه يقتضي دخول اللام في خبر المبتدأ وكذلك حذف ضمير الشأن، وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إنَّ) ل(نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة، فيَجوز لفهم المعنى، التقدير: إنَّهُ كما قالوا قد كبرت، وهذا المذهب أولَى لأنه قد تقرر فيها أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ)[٢١]، وخص العكبري وابن هشام وقوع ذلك بالضرورة الشعرية، فهو شاذ حَتَّى قيل إنَّه لم يثبت [٢٢]، وبيد ابن خالويه لم يعدَّ دخول اللام على الخبر ضعيفا، بل جائز، وعلل ذلك بقوله:(فالجواب في ذلك: أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ فيقول:" زيد لأخوك" وهي لغة مستقيمة، قال الشاعر[٢٣]:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ... يَنَلِ العلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالا)[٢٤]

وبنحو هذا التوجيه أجاب ابن يعيش على توهُّمِ "إن" لكثرةِ دخولها على المبتدأ، فلأنْ يُؤخروها مع وجود لفظها أجدرُ[٢٥]، ويحتمل أن تكون المؤكدة والهاء اسمها، والخبر محذوف كما قال أبو عبيدة، وإذا جعلت بمعنى نعم فالهاء للسكت[٢٦]، ورُدَّ بِأَنا لَا نسلم أَن الْهَاء للسكت، بل هِيَ ضمير مَنْصُوب بهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: إِنَّه كَذَلِك والجيد الِاسْتِدْلَال بقول ابْن الزبير رَضِي الله عَنهُ لمن قَالَ لَهُ:(لعن الله نَاقَة حَملتنِي اليك إِن وراكبها)، أَي: نعم وَلعن راكبها، إِذْ لَا يجوز حذف الِاسْم وَالْخَبَر جَمِيعًا[٢٧]، والقول الجيد إنَّ هذه القراءة القرآنية جاءت على لغة من لغات العرب، وهي لغة بني الحارث، وكذلك هو طائفة من اللغات تقدم ذكرها آنفا، وهو يقوي هذا الوجه، وهي لغات فصحى، والقياس عليها سائغ مشهور في العربية، فقد أشار النحويون إلى أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كما تقرر في أصول النحو، وقراءة تخفيف" إنْ" قراءة واضحة جيدة غير محوجة إلى تكلف في تأويل رفع "هذان" بعدها؛ لأن " إنْ" إذا خففت جاز أن لا تعمل النصب في الاسم ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، واللام في الخبر هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة وبين النافية؛ هذه عبارة البصريين في كل ما جاء من هذا القبيل.

الأنموذج الثاني:" النصب على المدح".

النصب على المدح من الأساليب التي اشتهرت في العربية، ومطرد في كلام الله تعالى والعرب يلجأون إليه عندما يطول الكلام، فيخالفون بينهما في الإعراب، فينقلون من الرفع إلى النصب أو العكس، وهي ظاهرة جديرة بالالتفات لها، وتعني: مغايرة النعت للمنعوت، وهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، وبثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، لأن الأصل في النعت أن يتبع منعوته، فإذا خالفت بينهما نبهته وحررته إلى شيء غير معتاد[٢٨]،وذلك إذا جرى صفات شتى على موصوف واحد، يجوز لك قطع بعضها عن بعض، فترفعه على المدح أو تنصبه وكذلك في الشتم تقول:(مررتُ بالرجلِ الفاضلِ الأديبَ الأريبَ، وبالرجلِ الفاسقِ الخبيثُ اللئيمُ) يجوز لك أن تتبعها الأول، وأن تنصب على المدح وترفع[٢٩]، وقد وقع مثل هذا في القرآن الكريم، وقد وجَّه أبو القاسم النيسابوري هذا الإشكال النحوي في بعض منها وحمله على هذا الأسلوب، ومنه قوله تعالى:﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٣٠]، فعلق أبو القاسم النيسابوري على قوله تعالى:(وَٱلصَّٰبِرِينَ)، إذ قال:(عند الكسائي نصبت بإيتاء المال كأنَّهُ، وأتى المال ذوي القربي والصابرين، الأصح أنَّهُ نصب على المدح كما قال[٣١]:

لا يَبعَدنْ قومي الذين هُمُ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِلون بكلّ مُعْتَرَكٍ ... والطّيبونَ مَعاقِدَ الأَزْرِ

ولأن على قول الكسائي يكون (وأقام الصلاة) و(الموفون) كل ذلك اعتراضا بين العطف والمعطوف، والاعتراض لا يكون معتمد الكلام ولا يعمل فيه شيء ولهذا منع أبو على في قول الشاعر[٣٢]:

أتنسى لا هداك الله ليلى... وعهد شبابها الحسن الجميل

كأنَّ وقد أتي حول جديد...

اعتراضا؛ لأن موضعه نصب بما في "كأن" من معني التشبيه فمعناه أشبهت،" وقد مضى حول حمامات مثولا")[٣٣]، وهو ما أشار إليه أهل النحو، فأشار سيبويه إلى وقوعه في كلام العرب:(وتقول:" اصنعْ ما سَرّ أخاك وأَحَبَّ أبوك الرجلان الصالحان" على الابتداء؛ وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخِرْنق)[٣٤]، وقال أيضا عند الآية نفسها:(ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا. ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأتَ في قوله: " والْمُؤْتُونَ الزكاةَ "، ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرنِق:... فرفعُ الطيبين كرفع المؤتين

ومثل هذا في هذا الابتداء قول ابن خياط العُكلي:

وَكُلُّ قَومٍ أَطَاعُوا أَمرَ مُرشِدِهِم... إِلَّا نُمَيراً أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ وَلمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً...وَالقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخلّيها

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول:" النازلون بكل معترك والطيبين" فهذا مثل " والصابرين" ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبُه كنصب الطيبين إلا أنَّ هذا شتمٌ لهم وذمٌّ كما أنَّ الطيبين مدحٌ لهم وتعظيم، وإنْ شئت أجريتَ هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأتَه جميعا، فكان مرفوعا على الابتداء كل هذا جائز في ذين البيتين، وما أشبههما كلُّ ذلك واسع، وزعم عيسى أنَّهُ سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصباً[٣٥]:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بنُ عَيْلَانَ حَربَهَا...عَلَى مُسْتَقِلٍّ للنَّوَائبِ وَالحَربِ

أَخَاهَا إِذَا كَانتْ عِضَاضًا سَمَا لَهَا...عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه)[٣٦]، ويكون هذا بإضمار فعل محذوف لا يحسن إظهاره كنحو تقدير سيبويه " أذكر"، أو ما يشبهه كأمدحُ، والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس[٣٧]، واعتل أصحاب النحو للحرف، فقال بعضهم: هو نصب على المدح، والعرب تنصب على المدح والذم، كأنهم ينوون إفراد الممدوح بمدح مجدّد غير متبع لأوّل الكلام[٣٨] فقال الفراء:(وقوله:{ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} مَنْ فِي موضع رفع، وما بعدها صلة لها حتى ينتهى إلى قوله:{ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ}، فتردّ «الْمُوفُونَ» على «مَنْ»، و«الْمُوفُونَ» من صفة «مَنْ» كأنه: من آمن ومن فعل وأوفى، ونصبت «الصَّابِرِينَ»، لأنها من صفة «مَنْ» وإنما نصبت، لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام من ذلك قول الشاعر :لا يبعدن قومي الذين هُمْ...

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله، وقال بعض الشعراء[٣٩]:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ... ولَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَمْ
وذا الرَّأْي حين تُغَمُّ الأمور... بذات الصَّلِيلِ وذات اللُّجُمْ

فنصب (ليث الكتيبة)، و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض لأنه من صفة واحدٍ فلو كان الليث غير الملك لم يكن إلا تابعا كما تقول مررت بالرجل والمرأة)[٤٠]، فقال أبو عبيدة:(والعرب تفعل ذلك إذا كثر الكلام سمعت من ينشد بيت خرنق بنت هفّان....)[٤١] وفصل أبو جعفر النحاس في توجيه هذا الإشكال النحوي على عدة أوجه، فأجاز أكثرها، وردَّ على بعضها، إذ قال:(فيه خمسة أقوال:يكون و«الموفون» رفعا عطفا على «من»، و«الصابرين» على المدح، أي: وأعني الصابرين ويكون و«الموفون» رفعا بمعنى: وهم الموفون مدحا للمضمرين، و«الصابرين» عطفا على ذوي القربى، ويكون و«الموفون» رفعا على: وهم الموفون، و«الصابرين» بمعنى: وأعني الصابرين، فهذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب، وأنشد سيبويه... قال الكسائي: يجوز أن يكون والموفون نسقا على مَنْ، والصابرين نسقا على ذوي القربى، قال أبو جعفر: وهذا القول خطأ وغلط بيّنٌ، لأنك إذا نصبت والصابرين، ونسقته على ذوي القربى دخل في صلة «من» فقد نسقت على «من» من قبل أن تتمّ الصلة وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف، والجواب الخامس: أن يكون والموفون عطفا على المضمر الذي في آمن، الصابرين عطفا على ذوي القربى قال الكسائي: وفي قراءة عبد الله :" والموفين والصابرين"، قال أبو جعفر: يكونان منسوقين على ذوي القربى وعلى المدح)[٤٢]، وفصَّل السيرافي في بيان وجه النصب على المدح أيضا، إذ قال:("فالموفون بعهدهم" يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون مدحا، ويكون التقدير: وهم الموفون بعهدهم فإذا كان كذلك، كان نصب الصابرين على وجهين: أحدهما: العطف على ذوي القربى، والآخر: أن يكون على المدح بإضمار أذكر، والوجه الآخر من رفع الموفون: أن يكون عطفا على من آمن بالله، فإذا ارتفع بذلك كان نصب الصابرين على المدح لا غير، ولا يجوز أن ينصب بالعطف على ذوي القربى، لأنَّ ذوي القربى في صلة من آمن بالله، لأنّ "آتى" معطوف على آمن، ولا يجوز أن يعطف الموفون على "من" إلا بعد تمام صلته فيصير "والصابرين" منقطعا عن الصلة)[٤٣]، ونحو هذا أشار إليه جامع العلوم الباقولي [٤٤]، وهو قول جمهور النحويين والمعربين[٤٥]، وذكر ابن قتيبة وجها للنصب وحسَّنه إذ قال:(وقال بعضهم: أراد: وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السّبيل والسائلين والصابرين في البأساء والضّرّاء، وهذا وجه حسن، لأنّ البأساء:الفقر)[٤٦]، وهو ما ذكره الفراء عن بعض النحويين، ولكن المختار عنده هو النصب على المدح، فعلل ذلك بقوله:(والوجه أن يكون نصبا على نية المدح، لأنه من صفة شيء واحد، والعرب تقول فِي النكرات كما يقولونه فِي المعرفة، فيقولون:"مررتُ برجلٍ جميلٍ وشابًا بعدُ، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ وشرمحًا" طوالا"، وينشدون قوله[٤٧]:

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ... وشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي)[٤٨]

ونصب " شعثا"، وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم[٤٩].

وهو ما أشار إليه الأخفش الأوسط من قبل على تقدير: وآتى الصابرين، ولم ير فيه ضعفا ولم يشترط ما اشترطه الآخرون، وأجاز نصبه على المدح بنحو رأي جمهور النحويين أيضا[٥٠]، واعترض عليه الزجاج أيضا بالعلة نفسها التي ذكرها النحاس أنه معطوف على ذوي القربى، وهذا لا يصلح إلا أن يكون " والموفون" رفع على المدح للمُضْمَرِينَ في" آمن"، و" مَنْ"، لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول، أي: إذا كان معطوفا على" ذوي القربى" لم يكن "الموفون" مرفوعا بالعطف على المضمر في " آتى" ليكون داخلا في صلة " مَنْ" [٥١]، ولا يجوز العطف على " مَنْ"، لأنه يؤدي إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، وذكر أيضا أوجه نصب " الصابرين"، على إِضْمَار أَعنِي أَو على الْعَطف على ذَوِي الْقُرْبَى، فَإِذا عطفهتم على (ذَوِي الْقُرْبَى) لم يجز أَن ترفع (والموفون) إِلَّا على الْعَطف على الْمُضمر فِي (آمن) ليَكُون دَاخِلا فِي صلَة (مَنْ) لَا ترفع على الْعَطف على (من)، وَلَا على (وهم)، لِأَنَّك تفرق بَين الصِّلَة والموصول، فتعطف(والموفون) على الْمُضمر فِي (آمن)، فَيجوز أَن تعطف (وَالصَّابِرِينَ) على (ذَوِي)، فَإِن نصبت الصابرين على أَعنِي جَازَ عطف (الموفون) على (مَنْ)، وعَلى الضَّمِير فِي(آمن)، وَأَن ترفع على وهم، وذكر مكي الرد نفسه، وذكر أيضا أنَّ "الصَّابِرِينَ" عطف على" السَّائِلِينَ "، ومعنى الكلام: والذين لا ينقضون عهد الله بعد المعاهدة، ولكن يوفون به[٥٢]،فلا يجوز إذاً أن يكون قوله «والصابرين» عطفاً على قوله «ذوي القربى» على تقدير: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين، لأنك قد عطفت على الموصول قوله:«والموفون»، فلا يجوز أن يكون «والصابرين» داخلاً في الصلة، ولكنك إن رفعت «والموفون» على المدح جاز عطف «الصابرين» على قوله «ذوى القربى»، لأنّ الجملة تسدد الأول وتوضحه[٥٣]، وإلى نحو أشار العكبري والهمداني أَنْ يُعْطَفَ الْمُوفُونَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي آمَنَ، وَجَرَى طُولُ الْكَلَامِ مَجْرَى تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ «الصَّابِرِينَ» عَلَى إِضْمَارِ أَعْنِي، وَبِالْعَطْفِ عَلَى ذَوِي الْقُرْبَى؛ لِأَنَّ الْمُوفُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دَاخِلٌ فِي الصِّلَةِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْ، وَلَكِنْ جَازَ النَّصْبُ لَمَّا تَكَرَّرَتِ الصِّفَاتُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ذَوِي الْقُرْبَى لِئَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الصِّلَةِ بِالْأَجْنَبِيِّ وَهُمُ الْمُوفُونَ[٥٤]، فوجه النصب على المدح لا يخلو من اعتراض لدى النحويين والمعربين، وهو تحكم عقلي منطقي هو الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي على نحو ما اعتل به المعربون والنحويون، أو دخوله في الصلة، فالملاحظ أنَّ النحويين قد أخضعوا أسلوب القرآن الكريم لمقاييسهم، والواجب هو العكس، فأبو القاسم النيسابوري اكتفى بصحة النصب على المدح ولم يفصل في هذا الوجه على نحو ما ذكره السابقون له من النحويين والمعربين، وفضلا على أن بعض النحويين قد أجازوا نصبه على تقدير: وآتى الصابرين، ولم ير ضيرا في ذلك، وتقدير الفعل المحذوف مما تقدم سائغ معروف في القرآن الكريم، ونصب الصابرين إظهارًا لفضل الصبر في الشدائد ومواضع القتال على سائر الأعمال[٥٥].

نظير هذا الإشكال ما جاء في قوله تعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾[٥٦]، فرأى أبو القاسم النيسابوري

إشكالا نحويا في قوله تعالى:(وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ)، إذ قال:(نصب على المدح، وهو في كلام العرب أشهر من كل شيء، فلا يصح ما يروى عن عائشة أنها قالت لعروة: "يا بني هذا مما أخطأت فيه الكُتَّاب"، وقيل: تقديره: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وتقديره: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، أي: يصدقون بالكتاب وبالمؤمنين كقوله:﴿ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[٥٧]، ثم قوله: (وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) رفع مستأنف)[٥٨]، وهو ما ذهب إليه الفراء على أنه نعت للراسخين، فطال نعته ونصب على بيَّنه في نصب الصابرين[٥٩]، وما ذكره النيسابوري من الوجه الثاني، وهو ما ذهب إليه الكسائي على نحو ما رواه الفراء، إذ قال:(قال فِيهِ الكسائي «وَالْمُقِيمِينَ» موضعه خفض يرد على قوله: «بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ» : ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هُمْ والمؤتون الزكاة، قال: وهو بمنزلة قوله: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ» وكان النحويّون يقولون «الْمُقِيمِينَ» مردودة على «بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ- إلى الْمُقِيمِينَ» وبعضهم «لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ» ومن «الْمُقِيمِينَ» وبعضهم «مِنْ قَبْلِكَ» ومن قبل «الْمُقِيمِينَ»، وإنما امتنع من مذهب المدح- يعني الكسائي- الَّذِي فسرت لك، لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتمم الكلام في سورة النساء ألا ترى أنك حين قلت «لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ- إلى قوله «وَالْمُقِيمِينَ- والْمُؤْتُونَ» كأنك منتظر لخبره، وخبره فِي قوله «أُولئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً» والكلام أكثره على ما وصف الكسائي ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام فِي الناقص وفي التام كالواحد ألا ترى أنهم قَالُوا فِي الشعر[٦٠]:

حتى إذا قَمِلتْ بطونكُم ... ورأيتُم أبناءَكم شَبُّوا

وقَلبْتُمُ بظنَ المِجَنِّ لنا... إنّ اللئيمَ العاجز الخَبُّ

فجعل جواب (حَتَّى إذا) بالواو، وكان ينبغي ألا يكون فِيهِ واو، فاجتزئ بالاتباع ولا خبر بعد ذلك، وهذا أشدّ مما وصفت لك)[٦١]، وأشار أبو عبيدة إلى الوجه الأول[٦٢]، وذكر النحاس أيضا أنه مذهب سيبويه على نحو ما تقدم آنفا في سورة البقرة، ورأى النحاس أنه أصح الوجوه [٦٣]، وفيه أوجه أخر، ومنها قول الكسائي، ووصفه بأنه بعيد، لأنَّ المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين، وحكى قول ابن جرير الطبري أنَّ المقيمين هنا الملائكة "عليهم السلام" لدوامهم على الصّلاة والتسبيح والاستغفار، واختاره، وحكى أنّ النصب على المدح بعيد لأنَّ المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر:{الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ في أُولئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً}، فلا ينتصب على المدح، ولم يتمّ خبر الابتداء، لأنه جعل «والمؤتون» عطفا وجعل الخبر ما ذكر، ومذهب سيبويه غير ما قال، وقيل: والمقيمين عطف على الكاف التي في قبلك، أي: من قبلك ومن قبل المقيمين، وقيل:«والمقيمين» عطف على الكاف التي في أولئك، وقيل: هو معطوف على الهاء والميم، أي: منهم، ومن المقيمين، وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز، لأن فيها عطف مظهر على مضمر مخفوض، والجواب السادس أن يكون و«المقيمين» عطفا على قبلك، ويكون المعنى: ومن قبل المقيمين ثم أقام المقيمين مقام قبل[٦٤]، فالنحاس اعترض على سائر الوجوه لوجود الخلل والضعف من حيث المعنى، وأما الوجه الأول لا اعتراض عليه، ولهذا اختاره وصححه، وفيه معنى المدح، أي: واذكروا المقيمين الصلاة[٦٥] وأشار إلى هذه الردود مكي بن أبي طالب نفسها، واختياره النصب على المدح، وكذلك خطَّا العكبري الأوجه الثلاثة الأخيرة، لِأَنَّ فِيهَا عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى

الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِّ وهو اختيار الباقولي، وخطأ وجه العطف على منهم، لأَنَّهُ لم يعد لفظة «من»، وهو اختيار البصريين وجمهور المعربين النصب على المدح على تقدير:أعني المقيمين(٦٦)، وأشار المجاشعي إلى بعض منها، وذكر اعتراض البصريين على بعضها، وهو عطفه على الكاف من {إِلَيْكَ} أو الكاف من {قَبْلِكَ} ، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار(٦٧)، وهذا يعني أنَّ الكوفيين أجازوه، ولا يرون فيه ضيرا، وهذا يدل على مدى سيطرة النحو البصري على عقول المعربين، وبيد أن الهمداني رأى أنَّ عطفه على الكاف في قوله:{بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ} أي: يؤمنون بالذي أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وهذا وجه حسن من جهة المعنى، لكن ضعيف من جهة الإعراب، واعتل بمن سبقه من المعربين، وأضاف، وقيل: هو على إضمارٍ، أي: وبصلاة المقيمين والمعنى: يؤمنون بالله وبالصلاة، أي: وبوجوبها، واختار وجه النصب على المدح، وعلل ذلك لما للقوم في النصب على الاختصاص والمدح من الانحراف والميل، ولسلامته من الطعن والرد، ولكونه قول صاحب الكتاب(٦٨)، ومن نافلة القول إنَّ بعض الطاعنين في القرآن الكريم وجدوا من هاتين الآيتين منفذا للطعن في أسلوبه، ووصفه باللحن، وهذا أمر مرفوض لا يجوز أن يترك الصحابة مثل هذا الطعن ولا يجوز أن يقع في كلام الله، فقال الفراء:(وقد حدّثني أبو معاوية الصرير عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قوله: «إِنْ هذانِ لَساحِرانِ» وَعَنْ قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ»، وعن قوله:«وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ» فقالت: يا بن أخي هذا كان خطأ من الكاتب)(٦٩)، فرفض النيسابوري هذا الخبر وقال الباقلاني:(وليسَ يجوزُ أن يقطع على تخطئةِ الصَّحابةِ وتفسيقهم ونسبتِهم إلى العِصيانِ بقول يُحكى عن بعضهم، ويُدَّعى انتشارُهُ في باقِيهم يوجبُ ذمَّ قائلهِ وسامعهِ ع إقرارهِ له بخبرٍ وروايةٍ لم تقم بها الحجَّةُ ، ولا هي مما عُلم صحتها بضرورةٍ أو دليل، بل يجبُ أن لا يُنسب إلى أدنى المؤمنينَ منزلةً شيءٌ من ذلكَ، ولا يُقطعُ بهِ عليه، إلا بخبرٍ تقومُ به الحجَّةُ ويَلزمُ القُلوبَ العلمُ بثبوته)(٧٠).

الأنموذج الثالث:" العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار".

وهي من المسائل التي عدَّها أبو البركات الأنباري خلافية فالنحاة البصريون منعوا ذلك، وأجازه الكوفيون(٧١)، فالإشكال النحوي الذي أشار إليه أبو القاسم النيسابوري في قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(٧٢)، إذ وجَّه الإشكال في لفظة الأرحام إذا كانت مجرورة، إذ قال:(أي: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقيل: أسألك بالله وبالرحم، [بين] ذلك افتتاح الكلام بخلقهم من نفس واحدة، وهو يدعوا إلى التعاطف والتواصل في الأرحام وحفظ النساء والأولاد، وهذا أولى من كسر الأرحام(٧٣) عطفا على الضمير في (به) لفظا؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور لضعفه، ألا ترى أنه ليس للمجرور ضمير منفصل)(٧٤).

وهذا الرأي قد أشار إليه سيبويه من قبل، وعلل ذلك بقوله:(ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم

بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ، ولم يجز أيضا أن يُتبعوها إياه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو قمتَ أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أُنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغنى كلُ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم)[٧٥]، وكذلك أوجب أبو عبيدة إذا جرت الأرحام فعلى تقدير حرف الجر المحذوف الباء، وتقدير الكلام: تساءلون به وبالأرحام[٧٦]، وحسّن الأخفش الأوسط وجه النصب، ولم يجز وجه الجر، واعتلَّ بالعلة نفسها التي اعتل بها سيبويه[٧٧]،وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين، وخصوا ذلك بالضرورة الشعرية[٧٨]، بل عدَّه ابن جني لحنا أن تقول:(مَرَرْتُ بِكَ وَزَيدٍ)[٧٩]، وذكر النحاس أنَّ رؤوس البصريين عدوا قراءة حمزة لحنا:(وقد تكلّم النحويون في ذلك. فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علّة قبحه فيما علمته، وقال سيبويه: لم يعطف على المضمر المخفوض، لأنه بمنزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلّا ما دخل في الآخر فكما لا يجوز مررت بزيد وك وكذا لا يجوز مررت بك وزيد، وقد جاء في الشعر كما قال[٨٠]:

فَاليَومَ قرَّبْتَ تَهجُونَا وَتَشْتِمُنَا... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

... قال بعضهم وَالْأَرْحامَ قسم وهذا خطأ من المعنى والإعراب، لأن الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يدلّ على النصب، روى شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال:" كنت عند النبي صلّى الله عليه وسلّم حتى جاء قوم من مصر حفاة عراة فرأيت وجه النبي صلّى الله عليه وسلّم يتغير لما رأى من فاقتهم ثم صلّى الظهر وخطب الناس فقال: «يا أيّها الناس اتّقوا ربّكم والأرحام، ثم قال تصدّق رجل بديناره تصدّق رجل بدرهمه تصدّق رجل بصاع تمره»[٨١]، وذكر الحديث فمعنى هذا على النصب، لأنه حضّهم على صلة أرحامهم، وأيضا فلو كان قسما كان قد حذف منه، لأن المعنى: ويقولون بالأرحام أي وربّ الأرحام: ولا يجوز الحذف إلّا أن لا يصحّ الكلام إلّا عليه، وأيضا فقد صحّ عن النبي صلّى الله عليه وسلّم :« وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ »[٨٢]، فكما لا يجوز أن تحلف إلّا بالله كذا لا يجوز أن تستحلف إلّا بالله، فهذا يرد قول من قال المعنى أسألك بالله وبالرّحم، وقد قال أبو إسحاق : معنى تَساءلُونَ بِهِ تطلبون حقوقكم به ولا معنى للخفض على هذا، والرحم مؤنثة)[٨٣]، وهاهنا يرى النحاس أن وجه النصب تؤيده القرائن الحالية أنَّ الحلف بغير الله تعالى لا يجوز، فقد نهى النبيﷺ عنه، فلا يجوز أن يحلف بالرحم، ولم أجد من النحاة البصريين من صرَّح بلحن هذه القراءة، وهذا ما أشار إليه الزجاج من قبل، وذكر إجماع النحويين أنهم يستقبحون:" مررتُ به وزيدٍ، وبك وزيدٍ"، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا :" بك وبزيد"، ولم يذكر أنهم لحنوا القراءة [٨٤]، ونحو ذهب جمهور المعربين والنحويين[٨٥]، وتجرأ بعض المعربين، فوصف الأزهري وأبو علي الفارسي القراءة بالضعيفة قليلة في الاستعمال، وأضاف مكي وصفا آخر أنه بعيد في القياس[٨٦]، وذكر العكبري أن النحاة الكوفيين أجازوه على ضعف، وَقِيلَ: الْجَرُّ عَلَى الْقَسَمِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ وَرَدَتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ بِالْآبَاءِ[٨٧].

وأما النحاة الكوفيون فيرونه قبيحا في سعة الكلام جائزا في الشعر، إذ قال الفراء:(قال: هُوَ كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح، لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه)[٨٨]، وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة، وهو مثل قول الرجل: (نَشَدْتُكَ بالله وبالرحم)[٨٩]، وأما ابن خالويه فقد ردَّ على البصريين الذي نقل عنهم أنهم وصفوها باللحن، إذ قال:(وليس لحنًا عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ: {والأرحام} ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفًا إلا بأثر. غير أن من أجاز الخفض في {الأرحام} أجمع مع من لم يجز أن النصب هو الاختيار)[٩٠] وكذلك دافع ابن عن هذه القراءة، وذكر شواهد لتأييد هذا من كلام العرب، ومن الحديث النبوي الشريف، ومنه قول النبيﷺ :(إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا)[٩١] على رواية الجر في اليهود، وذكر أن يونس والأخفش من البصريين أنهما وافقوا الكوفيين في جواز ذلك[٩٢]، وهذا خرق لقول من نسب المنع إلى البصريين عامة.

ونقل المفسرون تقدير هذا الكلام،:(أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَبِالرَّحِمِ)[٩٣]، وهذا دليل على جواز الجر، وقد انجر هذا الرفض من النحويين على غيرهم من المفسرين، فالغريب أن شيخ المفسرين أبو جعفر الطبري قد تابع النحويين برفض هذه القراءة المتواترة وخص الجر بالضرورة الشعرية، ولا يجوز في سعة الكلام، لأنه من رديء الإعراب[٩٤].

وردَّ المفسرون هذه التأويلات المتكلفة، فقال القرطبي:(هَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ لِعُلَمَاءِ اللِّسَانِ فِي مَنْعِ قِرَاءَةِ (وَالْأَرْحَامِ) بِالْخَفْضِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَرَدَّهُ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْقُشَيْرِيُّ، وَاخْتَارَ الْعَطْفَ فَقَالَ: وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الدِّينِ، لِأَنَّ القراءات التي قرابها أَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ ثَبَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَاتُرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ، وَإِذَا ثبت شيءٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ رَدَّ ذَلِكَ فَقَدْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَقْبَحَ مَا قَرَأَ بِهِ، وَهَذَا مَقَامٌ مَحْذُورٌ، وَلَا يُقَلَّدُ فِيهِ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُتَلَقَّى مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَشُكُّ أَحَدٌ فِي فَصَاحَتِهِ. وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَدِيثِ فَفِيهِ نَظَرٌ،لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَبِي الْعُشَرَاءِ:" وَأَبِيكَ لَوْ طَعَنْتَ فِي خَاصِرَتِهِ" ثُمَّ النَّهْيُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَهَذَا تَوَسُّلٌ إِلَى الْغَيْرِ بِحَقِّ الرَّحِمِ فَلَا نَهْيَ فِيهِ، قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: وَقَدْ قِيلَ هَذَا إِقْسَامٌ بِالرَّحِمِ، أَيِ اتَّقُوا اللَّهَ وَحَقّ الرَّحِمِ، كَمَا تَقُولُ: افْعَلْ كَذَا وَحَقّ أَبِيكَ. وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ:}وَالنَّجْمِ، وَالطُّورِ، وَالتِّينِ، لَعَمْرُكَ}، وَهَذَا تَكَلُّفٌ. قُلْتُ: لَا تَكَلُّفَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ (وَالْأَرْحَامِ) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَيَكُونُ [أَقْسَمَ بِهَا كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ تَأْكِيدًا لَهَا حَتَّى قرنها بنفسه. والله أعلم)[٩٥]، وقال الرازي:(وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ أَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللُّغَةِ بِهَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْمَجْهُولَيْنِ وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَهَا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَمُجَاهِدٍ، مَعَ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ، وَاحْتَجَّ الزَّجَّاجُ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»، فَإِذَا عَطَفْتَ الْأَرْحَامَ عَلَى الْمُكَنَّى عَنِ اسْمِ اللَّهِ اقْتَضَى ذَلِكَ جَوَازَ الْحَلِفِ بِالْأَرْحَامِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا حِكَايَةٌ عَنْ فِعْلٍ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ، وَحِكَايَةُ هَذَا الْفِعْلِ عَنْهُمْ فِي الْمَاضِي لَا تُنَافِي وُرُودَ النَّهْيِ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَأَيْضًا فالحديث نهى

عن الحلف بالآباء فقط، وهاهنا لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ حَلِفٌ بِاللَّهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقْرِنُ بِهِ بَعْدَهُ ذِكْرَ الرَّحِمِ، فَهَذَا لَا يُنَافِي مَدْلُولَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: وَالْأَرْحامَ بِالْجَرِّ)[٩٦]، وردَّ أبو حيان اعتراض الزمخشري على هذه القراءة، إذ عقب عليه:(قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ يَعْنِي: الْجَرَّ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ، قَالَ: لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ مُتَّصِلٌ كَاسْمِهِ، وَالْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَكَانَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ، وَهَذَا غُلَامُهُ وَزَيْدٍ شَدِيدِي الِاتِّصَالِ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الِاتِّصَالُ لِتَكَرُّرِهِ اشْتَبَهَ الْعَطْفُ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ فَلَمْ يُجَرَّ، وَوَجَبَ تَكْرِيرُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ، وَهَذَا غُلَامُهُ وَغُلَامُ زَيْدٍ. أَلَا تَرَى إِلَى صِحَّةِ رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو لَمَّا لَمْ يَقْوَ الِاتِّصَالُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ؟ وَقَدْ تَمَحَّلَ لِصِحَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ تَكْرِيرِ الْجَارِّ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:" فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ" وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَهَذِهِ القراءة عند رؤساء نحويين الْبَصْرَةِ لَا تَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُعْطَفَ ظَاهِرٌ عَلَى مُضْمَرٍ مَخْفُوضٍ... وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ شَرِيكَانِ، يَحِلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلَّ صَاحِبِهِ. فَكَمَا لَا يَجُوزُ مررت بزيدوك، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، وَأَمَّا سِيبَوَيْهِ فَهِيَ عِنْدَهُ قَبِيحَةٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ... وَاسْتَسْهَلَهَا بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةَ وَتَعْلِيلُ الْمَازِنِيِّ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا، ولا يجوز رأيت زيداوك، فَكَانَ الْقِيَاسُ رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا، أَنْ لَا يَجُوزَ... وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَتَبِعَهُمْ فِيهِ الزمخشري وابن عطية: من امْتِنَاعِ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، وَمِنِ اعْتِلَالِهِمْ لِذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ، وَقَدْ أَطَلْنَا الِاحْتِجَاجَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:{ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ}[٩٧]، وَذَكَرْنَا ثُبُوتَ ذَلِكَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ نَثْرِهَا وَنَظْمِهَا، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ هنا)[٩٨]، وهذا يُظهر مدى سيطرة القياس على عقول النحويين وعلى بعض المفسرين وتفكيرهم، فقد أودى بهم القياس أن يرفضوا قراءة سبعية متواترة، فذكر الإمام سفيان الثوري عن حمزة أنه لا يقرأ إلا بأثر، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش وكان إماما حجة ثقة ثبتا رضي قيما بكتاب الله بصيرا بالفرائض عارفا بالعربية حافظا للحديث عابدا خاشعا زاهدا ورعا قانتا لله عديم النظير[٩٩]، وأنكر بعضهم هذه القراءة فردَّ عليهم أبو زرعة:(وَقد أَنْكَرُوا هَذَا وَلَيْسَ بمنكر لِأَن الْأَئِمَّة أسندوا قراءتهم إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وأنكروا أَيْضا أَن الظَّاهِر لَا يعْطف على الْمُضمر الْمَجْرُور إِلَّا بِإِظْهَار الْخَافِض وَلَيْسَ بمنكر وَإِنَّمَا الْمُنكر أَن يعْطف الظَّاهِر على الْمُضمر الَّذِي لم يجر لَهُ ذكر فَتَقول مَرَرْت بِهِ وَزيد وَلَيْسَ هَذَا بِحسن فَأَما أَن يتَقَدَّم للهاء ذكر فَهُوَ حسن وَذَلِكَ عَمْرو مَرَرْت بِهِ وَزيد فَكَذَلِك الْهَاء فِي قَوْله {تساءلون بِهِ} وَتقدم ذكرهَا)[١٠٠]، ولهذا التوجيه الإعرابي شواهد من القرآن الكريم تدل على صحة استعماله، فذكر أبو حيان قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[١٠١]، حيث جر المسجد بالعطف على الضمير المجرور الهاء في (به) على نحو ما ذكره أبو حيان أنّ السَّمَاعَ يُعَضِّدُهُ، وَالْقِيَاسَ يُقَوِّيهِ[١٠٢] ومنه قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [١٠٣]، فأجاز الفراء عطف(من) على الكاف على قلة في كلام العرب، ونسب العكبري والهمداني الجواز إلى الكوفيين[١٠٤]، وقوله تعالى:﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[١٠٥]، فما اسم موصول في موضع خفض عطفا على

الضمير المجرور في «فيهن»، ومنها قوله:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ ﴾ [١٠٦]، يحمل «أخي» على «الياء» في «نفسي»[١٠٧].

ونحن اذا ما أمعنا النظر في أدلة كل من الكوفيين والبصريين حكمنا بدون تردد بأن رأي «الكوفيين» هو الصواب، والذي لا يجب العدول عنه، وذلك لمجيء «القرآن» به، وعلى «البصريين» أن يعدلوا قواعدهم بحيث تتمشى مع لغة «القرآن» الذي يعتبر في قمة المصادر التي يعتمد عليها عند التقنين[١٠٨]، ويقول الاستاذ محمد سالم محيسن:(ولقد عجبت من كلام «مكى بن أبى طالب» وهو القارئ اللغوي أشد العجب، كيف لا يردّ على البصريين كلامهم، إذ الواجب أن يكون ما جاء به «القرآن الكريم» هو الصواب، لا القواعد التي قعدها علماء البصرة، كما يجب أن تكون القراءات القرآنية من المراجع الأصيلة التي تبنى عليها القواعد النحوية)[١٠٩]، وفي كلامه نظر، فالنحاة الكوفيون أيضا منعوه في سعة الكلام، وإنما أجازوه في الشعر لسعته في باب الضرورة، وحمل قراءة حمزة على الضرورة الشعرية فيه جرأة من لدن النحويين، فكيف يحمل كتاب الله تعالى على الضرورة؟ فننزهه من مثل هذه الأوجه وإنما يحمل على أحسن الأوجه وأفصحها، ولا سيما أن لقراءة حمزة ما يعضدها ويقويها من آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء، وقد أعرضت عن ذكرها لاسيما الأبيات الشعرية لكثرتها.

الخاتمة:

يمكن أن أوجز النتائج على النحو الآتي:

- أبو القاسم النيسابوري من العلماء الذين اهتموا بتوجيه الآيات القرآنية التي ظاهرها مشكلة من الناحية الإعرابية، وهذا الجهد يحتاج الى ثقافة نحوية كبيرة واطلاع واسع على كلام العرب ومعرفة أساليبها وتراكيبها النحوية، وكشف البحث جانبا من جوانب ثقافة أبي القاسم النيسابوري النحوية، وعنايته بلغة القرآن الكريم، ودفع المطاعن عنه، ورفض الأوجه النحوية الضعيفة التي حملت عليه لما فيها من التكلف والتعسف، ولا سيما فيما روي أَنَّهُ قد وقع اللحن في كلام الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، فذكر أن هذا القول لا يصح فكيف يتركه الصحابة على حاله؟، وقد علموا أَنَّهُ مخالف للقواعد المطردة في كلام العرب فضلا على كلام الله تعالى، وأبو القاسم النيسابوري لا يكتفي بنقل أقوال السابقين له فحسب، بل نراه يناقشها ويعقب عليها برفض أو بيان وجه الخلل فيها، واختيار ما يراه مناسبا من الأوجه النحوية .
- لكنه في بعض المواضع نراه ينساق وراء النحويين ومقاييسهم النحوية القاصرة عن استقراء كلام العرب استقراء كاملا، فيسيطر عليه القياس النحوي، فأدى به الحال إلى رفض بعض الأوجه النحوية الصائبة على رأي بعض النحويين، وفضلا على أنها قراءة سبعية لعالم من علماء القراءات المشهورين، وهو حمزة الزيات، والقراء لا يقرؤون على الأشهر في القياس، بل على الأصح في الأثر، فرفض وجه الجر في لفظة(الأرحام)، وقدم وجه النصب، لأنه يرى ما يراه النحويون بعدم جواز عطف الاسم على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر على نحو قرره جمهور النحويين

البصريين ولا سيما شيخهم سيبويه، وبيد أن بعض النحويين المتأخرين اختار مذهب الكوفيين بجوازه مثل أبي حيان الذي رأى أن السماع والقياس يعضدانه، وقد سبقه إلى تصحيح هذه القراءة بعض المفسرين كأبي بكر الرازي، وكذلك سبقه بعض النحويين بإجازتها، ولم ير فيها لحنا كابن خالويه، وأن بعض النحويين قد نقل عن البصريين أنه وصفوا قراءة حمزة باللحن، وهو أمر غير دقيق، بل أكثرهم وصفها بضعف وجه الجر أو بالضرورة الشعرية لاستحكام المقاييس على أذهان النحويين وتفكيرهم، وهذا ما جعلهم يرفضون بعض النصوص الفصيحة، وفي كلامهم نظر، فكلام الله تعالى ينزه أن يحمل عليها.

الهوامش:

١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية:٥٠٣/١.

٢) سورة طه الآية:٦٣.

٣) ينظر :السبعة:٤١٩.

٤) سورة الأعراف من الآية:١٠٢.

٥) سورة الشعراء من الآية:١٨٦.

٦) الرجز لأبى النجم، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:١٩٠/١.

٧) ديوانه:٦٦.

٨) باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن:٩٠٩/٢-٩١٢.

٩) ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن:٥٥١/٢، وباهر البرهان في معانى مشكلات القرآن:٩١٠/٢.

١٠) للمتلمس في ديوانه:٣٤.

١١) معاني القرآن:١٨٣/٢-١٨٤.

١٢) ينظر: مجاز القرآن:٢١/٢، ومعاني القرآن للأخفش ، وتأويل مشكل القرآن:٣٦، ومعاني القرآن وإعرابه:٣٦٢/٣ وإعراب القرآن للنحاس:٣١/٣، ومعاني القراءات:١٥٠/٢، والحجة في القراءات السبع:٢٤٢ ، والحجة للقراء السبعة:٥ /٢٣١- ٢٣٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٤٤/٢.

١٣) معاني القرآن للأخفش:١٢١/١.

١٤) قائله مجهول، الإيضاح في القراءات:٤٩٥.

١٥) ينظر: الإيضاح في القراءات:٤٩٥.

١٦) نسبه إليه ابن مالك، ولم أجده في ديوانه، ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣٣/٢.

١٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٣٦٢/٣، وحروف المعاني والصفات:٥٦، واللمحة في شرح الملحة:٥٤٢/٢.

١٨) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها:٣٧/٢، والمقدمة الجزولية في النحو:٣٢٢، والتذييل والتكميل:١٣٠/٥-١٣٢.

١٩) سورة طه من الآية:٦٢.

٢٠) ينظر: النكت في القرآن الكريم:٣٢٠.

٢١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات:٤٢٥، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٤٤/٢، والكناش في فني النحو والصرف:١٠٩/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:١٣٠/٥.

٢٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٨٩٥/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٧.

٢٣) قائله مجهول، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:٥٣٣/١.

٢٤) إعراب القراءات السبع وعللها:٣٩/٢-٤٠.

٢٥) ينظر: شرح المفصل:٣٥٧/٢.

٢٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣٩٩.

٢٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٧.

٢٨) ينظر: معاني النحو:١٩٣/٣.

٢٩) ينظر: إعراب القرآن للباقولي:٧٤١/٢.

٣٠) سورة البقرة الآية:١٧٧.

٣١) للخرنق بنت هفان، الكتاب:٢٠٢/١، الشاهد فيه أنه نصب (النازلين) على المدح، لأن الاسم الذي قبله مرفوع فاعل (يبعدنّ) وقولها: سم العداة: يعني أنهم يتلفون أعداءهم كإتلاف السم لهم، ينظر: شرح أبيات سيبويه:٣٢/٢.

٣٢) هو لأبي الغول الطهويّ، وتمامه:" كميل ... أثافيها حمامات مثول"، شرح شواهد المغني:٨١٨/٢.

٣٣) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن:١٧٠/١-١٧٢.

٣٤) الكتاب:٥٧/٢.

٣٥) ديوانه بشرح الباهلي:١٨٤٨/٣

٣٦) الكتاب:٦٤/٢-٦٦، وينظر: الأصول في النحو:٤٠/٢.

٣٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣٩٥/٢.

٣٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن:٣٩-٤٠.

٣٩) قائله مجهول، الإنصاف:٣٨٤/٢، وخزانة الأداب:٤٥١/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية:١٥/٧.

٤٠) معاني القرآن:١٠٥/١.

٤١) مجاز القرآن:٦٥/١.

٤٢) إعراب القرآن:٩١/١-٩٢، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن:١٤٠/١.

٤٣) شرح كتاب سيبويه:٣٩٦/٢.

٤٤) ينظر: شرح اللّمع في النحو:٢٤٨.

٤٥) ينظر: معاني القرآن:١٦٧/١، وتأويل مشكل القرآن:٣٩، معاني القرآن وإعرابه:٢٤٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف :٣٨٣/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٤٠/١، والتبيان في إعراب القرآن:١٤٥/١، والبديع في علم العربية:١٤٣/١ والمحلّى «وجوه النصب»:١٧.

٤٦): تأويل مشكل القرآن:٣٩، وينظر: الانتصار للقرآن:٥٥٤/٢.

٤٧) والبيت لأُمّيةَ بن أبى عائذٍ الهذلي، الكتاب:٣٩٩/١، والمقاصد النحوية:١٥٥٦/٤،

٤٨) معاني القرآن:١٠٨/١.

٤٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٧١.

٥٠) معاني القرآن:١٦٧/١.

٥١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٤٧/١، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن:١٤٠/١.

٥٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١١٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٤٠/١.

٥٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي:٦٤٢/٢-٦٤٣.

٥٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:١٤٥/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٤٣٩/١.

٥٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٤٣٩/١.

٥٦) سورة النساء الآية:١٦٢.

٥٧) سورة التوبة من الآية:٦١.

٥٨) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن:٤٠٠/١-٤٠١.

٥٩) ينظر: معاني القرآن:١٠٦/١.

٦٠) قائله مجهول، خزانة الأدب:٤٤/١١.

٦١) معاني القرآن:١٠٧/١.

٦٢) ينظر: مجاز القرآن:١٤٢/١.

٦٣) ينظر: إعراب القرآن:٢٤٩/١.

٦٤) ينظر: إعراب القرآن:٢٥٠/١.

٦٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس:٢٣٨/٢.

٦٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٢١٢/١، وإعراب القرآن للباقولي:٧٤١/٢، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات:٢٠٣ والتبيان في إعراب القرآن:٤٠٧/١-٤٠٨، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٣٧٧/٢.

٦٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم:١٩٦.

٦٨) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٣٧٧/٢.

٦٩) معاني القرآن:١٠٦/١، وينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد:٢٨٧.

٧٠) الانتصار للقرآن:٥٣٣/٢.

٧١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٧٩/٢، المسألة:(٦٥).

٧٢) سورة النساء الآية:١.

٧٣) وهي قراءة حمزة من السبعة، ينظر:٢٢٦، وهي قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والْأَعْمَش، ينظر: معاني القرآن للفراء :٢٥٢/١، وإعراب القرآن للنحاس:١٩٧/١، والكامل في القراءات:٥٢٤.

٧٤) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن:٣٤٣/١-٣٤٤.

٧٥) الكتاب:٢/٣٨١.

٧٦) مجاز القرآن:١/١١٣.

٧٧) معاني القرآن:١/٢٤٣.

٧٨) ينظر: الأصول في النحو:٢/١١٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/١٤٦، وشرح كتاب سيبويه للرماني:٦٦٢، وشرح المقدمة المحسبة:٢/٤٣٠، وشرح المفصل:٢/٢٨٢.

٧٩) ينظر: اللمع في النحو:٩٧.

٨٠) قائله مجهول، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:٤/١٦٤٧.

٨١) مسند الطيالسي:(٧٠٥).

٨٢) صحيح البخاري:(٧٤٠١).

٨٣) إعراب القرآن:١/١٩٧-١٩٨.

٨٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/٦، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني:١٣٨.

٨٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع:١١٨، ومشكل إعراب القرآن:١/١٨٨.

٨٦) معاني القراءات:١/٢٩٠، والحجة للقراء السبعة:٣/١٢١، والكشف عن وجوه القراءات السبع:١/٣٧٥.

٨٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:١/٣٢٧.

٨٨) معاني القرآن:١/٢٥٢-٢٥٣.

٨٩) ينظر: غريب القرآن:١١٨.

٩٠) إعراب القراءات السبع وعللها:١/١٢٨-١٢٩.

٩١) صحيح البخاري:(٢٢٦٩)، والرواية رويت برفع اليهود وجره.

٩٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣/٣٧٦.

٩٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن:٦/٣٤٥.

٩٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن:٦/٣٤٥.

٩٥) تفسير القرطبي:٥/٤.

٩٦) تفسير الرازي:٩/٤٨٠.

٩٧) سورة البقرة من الآية:٢١٧.

٩٨) البحر المحيط:٣/٤٩٧-٤٩٩، وينظر: الكشاف:١/٣٨٩-٣٩٠، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:٢/٥.

٩٩) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء:١/٢٦٣.

١٠٠) حجة القراءات:١٩٠.

١٠١) سورة البقرة من الآية:٢١٧.

١٠٢) ينظر: البحر المحيط:٢/٣٨٧.

١٠٣) سورة الحجر الآية:٢٠.

١٠٤) ينظر: معاني القرآن:٨٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن:٧٧٩/٢، والكتاب الفريد:٦٧/٤.

١٠٥) سورة النساء من الآية:١٢٧.

١٠٦) سورة المائدة من الآية:٢٥.

١٠٧) ينظر: إعراب القرآن للباقولي:٨٢٥/٢، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم:٣١.

١٠٨) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية:٢١٧/٢.

١٠٩) المغني في توجيه القراءات العشر:٣٩٣/٢، وينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم:٣١.

المصادر والمراجع:

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطيّ (١١١٧هـ) تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط٣، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.

٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣. إعراب القرآن: علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الباقولي (٥٤٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٤. إعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المعروف بالنحاس (٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه:عبد المنعم خليل إبراهيم الكتب العلمية،، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥. إعراب القراءات السبع وعللها: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبدالله(٣٧٠هـ) مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦. الانتصار للقرآن: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي(٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

٨. البحر المحيط: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٧٤٥هـ)، بتحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٠هـ.

٩. إيجاز البيان عن معاني القرآن: محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم نجم الدين (نحو٥٥٠هـ) المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ .

١٠. الإيضاح في القراءات: أَحْمَدَ بنِ أَبي عُمَرَ الأَنْدَرَابِيّ (ت بعد ٥٠٠ هـ)، تحقيق: منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. غانم قدُّوري حمد، كلية التربية للبنات جامعة تكريت، ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ تموز ٢٠٠٢ مـ.

١١. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: نجم الدين النيسابوري، المحقق(رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٢. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(٦٠٦هـ)، بتحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين ،جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،ط،١٤٢٠هـ.

١٣. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦هـ.

١٤. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ)، بتحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة،(د.ت).

١٥. تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت).

١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي ،بتحقيق : د. حسن هنداوي دار القلم ، دمشق ، (١٤١٨ - ١٤٤٤ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٢ م) .

١٧. التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب) الشيخ فخر الدين أبو بكر محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) دار الفكر الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة،١٤٠٧هـ.

١٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠. الجامع لإحكام القرآن: الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(٦٧١هـ) تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، المؤسسة المصرية العامة، دار الكتاب للطباعة، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢١. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد حسن بن أم قاسم المراديّ(٧٤٩هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٢. حجة القراءات: الشيخ أبو زرعة عبد الرحمن بن معمر بن زنجلة (القرن الرابع الهجري) تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، بيروت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢٣. الحجة في القراءات السبع: الشيخ ابن خالويه(٣٧٠)، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت، ١٩٧١م.

٢٤. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ أبو علي(٣٧٧هـ)بتحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق،ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٢٥. حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (٣٣٧هـ) بتحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٧. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، (د.ث).

٢٨. ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي برواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١ هـ) المحقق:عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م– ١٤٠٢هـ.

٢٩. ديوان شعر المتلمس: جرير بن عبد العزى الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٣٠. زاد المسير في علم التفسير جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ.

٣١. السبعة في القراءات: الشيخ أبو بكر احمد بن موسى التميمي ابن مجاهد (٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤٠٠هـ ./١٩٨٠م.

٣٢. شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٣٣. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين (٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٤. شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٣٥. شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن مالك(٦٧٢هـ) تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٦. شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٧. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٣٦٨هـ) بتحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٨. شرح المفصل: الشيخ يعيش بن علي بن يعيش(٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٩. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.

٤٠. شواذ القراءات: الشيخ رضي الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني(٥٣٥هـ) تحقيق شمران العجلي، مؤسسة البلاغ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤١. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ)، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٢. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: الدكتور عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكمة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(٤٦٣هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،(د.ت).

٤٤. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، عني بنشره لأول مرة عام(١٣٥١هـ)، ج. برجستراسر ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).

٤٥. غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، المحقق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٦. فضائل القرآن لأبي عبيد:أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي(٢٢٤هـ) تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت) الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

٤٧. القراءات وأثرها في علوم العربية: محمد محمد محمد سالم محيسن(١٤٢٢هـ) مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٨. الكامل في القراءات: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (٤٦٥هـ) المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤٩. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٠. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني(٦٤٣هـ) بتحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥١. الكشف عن عن وجوه القراءات السبع وعللها وجمعها: الإمام أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٤م.

٥٢. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي(٥٤٣هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م.

٥٣. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ م.

٥٤. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٥. اللمع في النحو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، المحقق: الدكتور فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت، (د.ت).

٥٦. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى(٢١٠هـ) تحقيق: محمد فؤاد سنركين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد بن عبد الحق ابن عطية الأندلسي (٥٤١هـ)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) بتحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٨. المحلى في وجوه النصب: أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي (٣١٧هـ)، المحقق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، (د.ت).

٥٩. مسند الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي(٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٦٠. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي(٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦١. معاني القراءات: الشيخ أبو منصور احمد بن محمد الأزهري(٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٦٢. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ) بتحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٦٣. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق الأستاذ احمد نجاتي، محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٤. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٥. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م.

٦٦. المعجم المفصل في شواهد العربية: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٦٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٦٨. المغني في القراءات العشر المتواترة: الدكتور محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ) دار الجيل بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٦٩. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: الشيخ أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن الكرماني (٥٦٣هـ) دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧٠. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

٧١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٧٢. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٧٣. المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي أبو موسى (٦٠٧هـ) المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى، القاهرة، (د.ت).

٧٤. النكت في القرآن الكريم: علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني أبو الحسن (٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.